أسامة أبو ارشيد*

« مؤتمر كوبنهاغن للحوار الديني والحضاري »:

خطوة اجهاضية وتمييع للموقف الاسلامي الموحد

بكل صراحة، وبدون مقدمات، فان دعوة الداعية عمرو خالد لعقد مؤتمر «كوبنهاغن للحوار الديني والحضاري»، في شهر شباط/فبراير الماضي، والذي التأم شمله بالفعل ما بين 8 ـ 10 آذار/مارس، كانت في حقيقتها تمييعا للموقف الاسلامي الموحد خلف ضرورة أن تتقدم حكومة الدنمارك باعتذار رسمي عن الاساءة البالغة التي لحقت بالاسلام والمسلمين جراء تشويه بعض صحافتها لصورة الرسول الأعظم والأكرم، محمد صلى الله عليه وسلم.

فمنذ اصرار الصحيفة الدنماركية التي نشرت الصور المسيئة على عدم الاعتذار، وانخراطها في لعبة القط والفأر مع المسلمين، عبر نشر رسائل اعتذار «محسوبة» جيدا في لغتها، في صحف ومحطات تلفزة عربية ثم الاعلان عن أنها لم تصدر عنها، فضلا عن أن لغة الاعتذار التي قدمتها الصحيفة رسميا لم تعتذر عن الاساءة، وانما عن «سوء» فهم المسلمين لهذه الاساءة.. منذ هذا الموقف المتعنت، والذي أيدته حكومة الدنمارك بذريعة حرية الصحافة، التي لا يصح لها معنى مطلقا الا عندما يتعلق الأمر بشن هجوم مسيء على الاسلام والمسلمين، ردت الأمة بمظاهرات صاخبة ومقاطعة للمنتجات الدنماركية ثأرا منها لنبيها ورسولها، بشكل أربك الدنمارك وجعل اقتصادها يترنح خوفا وقلقا على منتجاتها التي تصدر الينا في بلادنا. طبعا، هذا حق للمسلمين، فلا يمكن أبدا، ولا يعقل، أن نشتري سلع ومنتجات من يهيننا ونقوي اقتصاده ليتمادى بغيه ضدنا. وهنا أحب أن أسجل أن حقيقة كوننا أمة مستوردة معتاشة على منتجات الآخرين، لا يعفينا من ضرورة فعل أقل القليل انتصارا لنبينا. ولذلك فان من أراد توجيه الاهانة للمسلمين والغمز من قناتهم من هذه الزاوية، وبعضهم للأسف من بني جلدتنا، انما انطلقوا في مواقفهم تلك من خوار وكره للذات، ونحن نحضهم على أن يزدادوا كرها لذواتهم، لأننا فعلا لا يشرفنا أن يكونوا في صفوفنا ومن بني جلدتنا. فعلى رغم قسوة الحقيقة بأننا أمة مستوردة تعتاش على صناعات الآخرين، الا أن هذا الحدث كان ينبغي أن يوظف كطرقات على رؤوسنا لكي نصحو من غفلتنا وننتقل كأمة من مرحلة السلبية الى مرحلة الفاعلية. وأجزم أن قضية الاساءة للحبيب محمد صلى الله عليه وسلم، أدت بشكل رائع هذا الدور، قبل أن يسعى بعض «الدعاة» من بيننا الى اجهاضها.

كنت في مقال سابق طالبت، حتى قبل أن يعلن عمرو خالد عن دعوته لهذا المؤتمر، بأن يرفع بعض الدعاة والعلماء أيديهم عن الأمة. فاما أن يقودوا أو يرشدوا أو يوجهوا، واما أن يصمتوا. وقلت حينها بأن رسول الله أحيا موات هذه الأمة حيا وميتا حين عجزت دروسهم وعظاتهم وخواطرهم عن فعل ذلك. فهو وان كان توفاه الله، الا أنه حي بكتاب الله وسنته ورسالته وبحب قلوب مئات الملايين من البشر له. كان من حق دعاتنا وعلمائنا، بل ومن واجبهم أن يحضوا الأمة على عدم استخدام العنف، وكلنا معهم عندما أدانوا مهاجمة السفارات ومقرات البعثات الدبلوماسية الأوروبية وحرقها. ولكننا لم نسمع من هؤلاء الدعاة أنفسهم، ومنهم عمرو خالد، ادانة لمقتل العشرات في مظاهرات النصرة لنبيهم في باكستان وأفغانستان ونيجيريا وغيرها من البلدان برصاص قوات بلدانهم المسلمة. جواب عمرو خالد الذي نستشفه من منهجه، لا من أقواله، أنه لا يتدخل بالسياسة ولا بالفتوى. ولكنه بقدرة قادر دخل باب السياسية في دعوته للمؤتمر، وأفتى عندما جعل نفسه ندا لعلماء ثقات من مستوى الدكتور يوسف القرضاوي، ومفكرين مشهود لهم بالبصيرة والأمانة كالدكتور طارق البشري، والدكتور سليم العوا، والأستاذ فهمي هويدي، باصراره على عقد هذا المؤتمر الذي تلقفته الخارجية الدنماركية كطوق نجاة اخراجا للدنمارك من ورطتها التي بدأت تخنق صادراتها. قد يتوهم البعض هنا أن الدنمارك قررت عقد المؤتمر بنية التكفير عن خطأها، ولكن الحقيقة غير ذلك. وقد صرح عدد من مسؤوليهم بأن الهدف من هذا المؤتمر هو أن تتوقف موجة الاحتجاجات الاسلامية على الاساءة لرسولنا الكريم في صحفهم. فهذا أولي أوهلر أولسن، المنسق العام للمؤتمر، يقول بصراحة بأن هدف المؤتمر هو «نقل رسالة الى العالم الاسلامي مفادها أن موجة الغضب العارمة حان الوقت لها لكي تتوقف». وتعقيبا على مطالبة القرضاوي الحكومة الدنماركية والاتحاد الأوروبي بالاعتذار أولا على نشر الرسوم المسيئة قال أولسن: «هناك 1,4 مليار مسلم بالعالم، والعديد من وجهات النظر تناولت أسلوب علاج الأزمة، ومع احترامي لرأي الشيخ القرضاوي والذي لم يكن من ضمن 41 عالما من العلماء المسلمين الذين وقعوا على اعلان القاهرة (في اطار مبادرة عمرو خالد) الداعي الى نهج سبل الحوار لعلاج الأزمة، فانني أدعو فضيلته الى مشاركتنا في كوبنهاغن.. فأنا أتطلع للقائه». يعني الآن أصبحنا نحن المسلمين جبهتين، جبهة المعتدلين ممن يؤيدون عقد المؤتمر، وجبهة المتشددين الذين يقفون ضد عقده في هذه الظروف!

أتفهم أن لعمرو خالد ومن معه من الدعاة والمفكرين الآخرين منطقهم وحجتهم. فهم يريدون أن يحاوروا الغرب وأن يوصلوا له الصورة الحقيقية عن الاسلام والمسلمين، أي أنهم يريدون الحوار بالتي هي أحسن عبر اغتنام الفرصة التي وفرتها ورطة الدنمارك. ولكن فليعذرني هؤلاء، لأني أعتقد أن الذي يفتقد تماسك جبهته الداخلية لا ينبغي له أن يسعى الى توسيع رقعة امتداداته. ونحن كأمة اليوم كـ«غثاء السيل»، واعذروني مرة أخرى على القول بأني مهتم أكثر باعادة الأمة الاسلامية نفسها الى فهم دينها أولا قبل أن أهتم بنقل الاسلام وحقيقته الى الآخرين. ان الآخرين لن ينظروا الى المواعظ التي يقدمها عمرو خالد والدكتور طارق سويدان والشيخ علي الجفري والدكتور طارق رمضان.. الخ، عن نصاعة صورة الاسلام ورموزه وعظمتهم، بل سينظرون أولا الى واقع أمة الاسلام الذي يوحي بالعكس، والذي لا يعكس بحال من الأحوال مضامين المواعظ والخطب التي تلقى عن الماضي التليد.

للأسف لقد أفادت الدنمارك أيما افادة من هذا المؤتمر، ويبدوا أنها في طريقها الى تجاوز أزمة الاساءة لنبينا دون اعتذار. في حين برزت ارهاصات توحي بأن بأسنا تحول شديدا بيننا بعد أن تفرقت الصفوف وتشتتت الأصوات وتباينت الرؤى والحلول. وللأمانة فاني أريد أن أسجل أن السويدان وخالد والجفري طالبوا في اليوم الثاني من المؤتمر (3/10) حكومة الدنمارك بالاعتذار، الا أن الحقيقة أيضا تقول بقسوة ان الدنمارك لم تسمع مطالباتهم لأنها حصلت على ما أرادته منهم، وحسنت صورتها وشقت صف المسلمين في هذه المسألة. وعوضا عن الجهود الأوروبية لاحتواء المسألة وطرح امكانية تشريع قانون يحمي كل المعتقدات والأديان والرموز المقدسة من المس بها، ها هو الاتحاد الأوروبي يتجاوز المسألة بعد أن أمدهم بعض «دعاتنا» للأسف بحبل النجاة.

نعم لقد أخطأ عمرو خالد ومن معه وان حسنت النوايا. ولكن حسن النوايا لا يغني في مثل هذه المواقف من الحق شيئا. وليت عمرو خالد يلتزم منهجه بالابتعاد عن السياسة وعن الفتوى، فان أبى الا التدخل في السياسية، فليتكلم بالسياسة بدءا من واقع نظام مصر الذي ضاق ذرعا به ونفاه خارج وطنه لا لشيء الا لدعوته، وصولا الى قضية الدنمارك وموقفها المتعنت في تعاملها مع المسلمين. فلا يجوز هنا لعمرو أن يختار تعريفات معينة للسياسة تناسب ظروفه بناء على ما يمكن الخوض فيه وما لا يمكن الخوض فيه. وليت عمرو خالد ومن معه يتفكرون بمدى الضرر الذي ألحقوه بمسلمي الدنمارك وذلك عندما استبعدوهم من الحوار في هذا المؤتمر، مقدمين بذلك هدية مجانية لتلك الحكومة التي تعالى أصوات بعض أقطابها بتجريد بعض أئمة مسلمي الدنمارك من جنسياتهم وابعادهم. وبهذا حصل بعض المعادين للمسلمين في الحكومة الدنماركية على دعم غير مقصود من قبل «دعاتنا» وذلك لاظهار بعض أئمة مسلمي الدنمارك من الذين أثاروا قضية الصور المسيئة للرسول الكريم في العالم الاسلامي على أنهم متشددون. أما فيما يتعلق بمسألة الفتوى فلا أظن أن اثنين يختلفان بأن خالد ومن معه ليسوا لها بأهل، وهذا ليس انتقاصا منهم، ولكنه تقرير لواقع، يشددون هم أنفسهم عليه دائما. الأستاذ عمرو خالد، والدكتور طارق سويدان، والشيخ علي الجفري، والدكتور طارق رمضان، دعاة شباب أحدثوا ثورة في طرق وأساليب الدعوة، ووصلوا بهيئاتهم الجديدة وخطابهم المبسط والسهل والممتع الى شرائح من الشعوب لم يصلها الدعاة والعلماء الأقدم من قبل. ولذلك فاننا نناشدهم بأن ينشغلوا بما يتقنونه، فهم على ثغرة، وانتقالهم من هذه الثغرة الى ثغرة أخرى ليسوا من أهلها تسبب بخرقها واتيان الأمة من قبلها. وشخصيا ورغم انتقادي لفعل هؤلاء الدعاة، الا انني أقر بفضلهم ومكانتهم، وان كان ثمة عتب، فهو على موقف وفعل لا على منهج وأشخاص، فهم أكبر من أن يتطاول عليهم من هو مثلي. ويجدر هنا أن نصدح بحقيقة أن هؤلاء الدعاة الشباب لا ينبغي لهم أن يقدموا أنفسهم على أنهم مفوضون من قبل الأمة للحديث باسمها أو لقيادتها، ببساطة لأن هذا غير صحيح من ناحية، ولأنه لا يتناسب مع قدرات أغلبهم، وان كان يستثنى السويدان من زوايا عدة، ورمضان من زاوية الخطاب الاسلامي في الغرب. وكما يقول سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، فان الرجال تعرف بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال.

* كاتب ومحلل سياسي مقيم في واشنطن

في المشروع المجتمعي

عبد الله ساعف*

■ إن الحديث عن «المشروع المجتمعي» ليس حديثا شكليا، بل إنه مسألة جوهرية وأساسية، يمكن تشبيه المشروع المجتمعي على أنه بوصلة ترشد خطط أعمالنا ومجالات نشاطاتنا وتوجهاتنا، وتحدد أهدافنا، إنه آلية تضيء مسارنا وتمكننا من تملك أعمالنا انطلاقا من الأسس والمضامين وصولا إلى الآثار المادية والمعنوية.

من جهة أخرى، يلعب «المشروع المجتمعي» دور تحديد التقاطعات والتمفصلات الموجودة أو غير الموجودة بين الحقول المختلفة، وبدون مشروع مجتمعي تبدو المشاريع جميعها جزئية متقطعة دون خط رابط، فالمشروع يدمج ويعطي دلالات قوية ومعاني شاملة تساعد على الإنجاز والتقييم وتحديد الزمن على المستوى القريب والمتوسط والبعيد.

إن المشروع المجتمعي منظومة من عدة مستويات تنبني أولا على تشخيص الواقع في ضوء موقعنا مقارنة بالعالم، وهنا نطرح إشكالية لمن الأسبقية في هذا التشخيص، هل الأسبقية للمبادئ الموجهة أم للقراءة الواقعية والآنية للواقع، خارج أي تحديد مسبق. تاريخيا، لا فشل الماركسية الواقعية في نموذجها الأوروبي والسوفييتي أعطت الجواب، ولا استمرار النماذج الليبرالية أعطى الجواب الحاسم حول الموضوع، مع الإشارة إلى أن التشخيص عملية معقدة ولا تنتهي دائما إلى استخلاص الدرس والعبرة. قد نؤلف آلاف الصفحات والتقارير حول الأوضاع الراهنة دون الوصول كليا أو جزئيا إلى صياغة توصيات مستقبلية. وهكذا قد نفقد «الميكانيزم» الذي يجعل من الدرس والعبرة في حالة التوصل اليهما، والذي يساعد على بناء مشاريع التغيير. إن كل تشخيص مبني على قراءة الماضي وتحديد المفاصل والمقاطع الرئيسية، ثم تحديد آفاق مستقبلية واستشراقات.. مرورا بالعثور على «الميكانيزم» الذي يصنع واقعا جديدا مختلفا عن الزمن الماضي. فمثلا فليب سودان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي ـ وهو مركز عالمي لإنتاج السياسات العمومية معترف به ـ يقول بهذا الخصوص: «قمنا بعدة تقارير وأنجزنا عدة دراسات ووقفنا عند عدة أعطاب لكن كل إصلاح دولتي يتوقف على إيجاد «الميكانيزم» المنتج للاختلالات الحاصلة..» فماذا نقول في الحالة المغربية التي ما تزال بعيدة عن التجربة الفرنسية؟

في مستوى ثان، المشروع المجتمعي هو مجموع المضامين التي ترسم منظومة الاعمال و«للأعمال»، ونسيج التشريعات والتقنيات ذات البعد الاستراتيجي، ثم ذات البعد التطبيقي والاجرائي ثم سلم تحدد مواقع الفاعلين وارتباطاتهم وتفاعل نشاطاتهم، مع رصد عمودي (من المركز إلى المحيط) وعمودي (بين القطاعات المجتمعية المختلفة). مع الاشارة الى أن ليس هناك نموذج جاهز للاتباع، فمرة أخرى لا سيرة الماركسية ولا الليبرالية تمدنا بحل حاسم حول إشكالية «الدوغما» في هذه المشاريع، لهذا لا بد من إبقاء إمكانات مفتوحة للاجتهاد والابتكار وحتى للنقد والانتفاض، فعدد كبير من المشاريع تم إصلاحها عن طريق انتفاضات الشارع ورفض المجتمع لها. والى حد الآن ما زال المغرب بعيدا عن هذا النوع من التفكير، من جهة لأنه حديث عهد بالسياسات العمومية، ثم لأن الحقل السياسي المغربي حقل غير تنافسي يسمح ببلورة مشاريع مختلفة، ثم إن المغرب يعرف غلبة التدبير التكتيكي والظرفي في سلوك الفاعلين، ثم إننا نحن المغاربة الذين قال عنهم والتربوي أصحاب ثقافة سياسية «تكتيكية» وليست «استراتيجية» قرأنا خطأ «ازدهار» البراغماتية للتخلي عن كل فكر استراتيجي ومستقبلي.

إلى جانب كل هذا تمكن الاشارة إلى العامل الخارجي، حيث سلمنا للمؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برامج الأمم المتحدة) التي تنعت خطأ بأنها غير مسيسة، وهي في الواقع مؤسسات سياسية على المدى البعيد، لقد سلمنا لهذه المؤسسات صلاحية التخطيط الاستراتيجي لمستقبلنا.

على مستوى ثالث، المشروع المجتمعي يحتاج تنافسية بين أطراف مختلفة، وهو من ثم مشروع تعددي، ثم إن الانتقادات، فهو بناء مفتوح على المراجعة وإعادة النظر والتقييم المستمر، تقييم مبني على هندسة اجتماعية ولكن بنفس سياسي قومي ونوع من المغامرة.. والجرأة على اقتحام مجالات جديدة.

من جهة أخرى، صياغة المشروع المجتمعي مبنية من ناحية على توافقات واسعة وفي نفس الوقت فهي مبنية على الفرضية الديمقراطية القائمة على فكرة الصراع المؤطر بقواعد، هل هذا يعني أن المشروع المجتمعي لا يتعايش مع الأنظمة السلطوية؟ التاريخ يخبرنا بأن هناك أنظمة سلطوية تعايشت مع مشاريع اجتماعية كبرى واستثنائية وقادتها، لكنها في زمن الاختيار وفي محنة الصراع وخاصة الخارجي كانت السلطوية عامل إضعاف إن لم تكن موت المشروع المجتمعي (تجارب في العالم والعالم العربي والمنطقة المغاربية). السلطوية ليست هي الوحيدة التي تؤثر على المشروع المجتمعي، ولكن هناك كذلك الطابع الترددي والإصلاحات غير المكتملة وضبابية الاختيارات الديمقراطية واضطراب الأهداف، كل هذه العوامل تخلق مناخا «يميّع» صدقية ومصداقية الحديث عن المشروع المجتمعي. إن الذي أنقذ مشاريع مجتمعية في أنحاء عديدة من العالم ـ إسبانيا نموذجا ـ هو ارتباطها بانتقال ديمقراطي منطقي ومتكامل وشمولي.

على مستوى رابع، إن المشروع المجتمعي منظومة من القيم والتصورات وأنماط السلوك والحكم، داخل تركيبة مختلطة من التجربة التاريخية والدينية والثقافية ثم مكونات الحداثة والعصرنة والانفتاح على الآخر والهوية والاندماج المجتمعي لغويا ومجاليا واجتماعيا واقتصاديا، ثم توزيع السلطة والخيرات ثم مدى الإشراك والمشاركة.

المشروع المجتمعي مبني على اختيار ايديولوجي غير قابل للإخفاء أو التستر، إن الايديولوجيا مسألة حيوية وضرورية لكل مشروع. وإن كل وهم مبني على فكرة «موت الايديولوجيا» فهو لا يتجاهل الواقع من حولنا في أمريكا مثلا حيث تصاغ مشاريع اجتماعية وازنة وفاعلة عالميا ومؤثرة زمنيا، كلها واضحة المنزع الايديولوجي (من يمين ويسار فرنسا وألمانيا وإسبانيا وأوروبا عموما إلى اليمين الجديد في أمريكا).

ضعفنا في هذه النقطة أننا استسلمنا لأيديولوجية موت الايديولوجيا وموت السياسة ذات الطابع الايديولوجي، وتسرعنا في استيراد المذاهب «التكنوقراطية» الفقيرة والمفقرة فكريا وسياسيا، لأنها تناسب «تخلفنا» الثقافي وتنسجم مع السلطوية والاستبداد الذي يحتقر ويستصغر النقاش العمومي والعلني.

إن المشروع المجتمعي لا يبنى فوق معادلات رياضية وأطروحات «علموية» أو تدعي العلمية، بل هو مشروع مبني على اختيارات وانحيازات وأفكار «مسبقة» وأحلام وآمال بل «وطوبويات». بهذا المعنى فإن التشخيص والمضامين والسيرورة التنافسية والتعددية التي تضمن الحيوية والنفس الديمقراطي الذي يحافظ على هذه الحيوية تكتمل ملامح كل هذا بالإحالة إلى الايديولوجية والإطار المرجعي.

* كاتب من المغرب

د. جمال نزال *

ما معنى فتح اليوم؟:

نصيحة من مستشار سابق لوزير الاعلام الفلسطيني

■ كان يمكن لشعث أن يكون الآن منهمكا بتشكيل حكومة فلسطينية مؤلفة جمعها مع المستقلين. وهو الذي سبق ورفض أن يرئس حكومة انتقالية يوم كان ابو العلاء على رأس لائحة حركة فتح. وبرغم ذلك نرى أنه لا الإنتخابات ولا نتائجها تقرر مصائر البشر، ولكنها تضع المتأثرين بها في مسارات جديدة تديرهم بفلك جديد لغايات قد لا يستبان سرها على الفور. لم يدر بخلدي إذ شاركت مرة باجتماع نائب رئيس الوزراء الفلسطيني كمستشار لشؤون الإعلام أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي مع وزير خارجية الظل الأسترالي أن يكون للزائر فرصة للعودة يوما بوصفه وزير خارجية حقيقيا ونحن فريق حكومة ظل!

بداية المعرفة

وكان في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) الماضي أن استدعاني الرئيس الفلسطيني بعد عودتي من ألمانيا وظننته سيعلق على ظهوري (الذي شهده) بمناظرة تلفزيونية شاركت فيها عقب استقالته من رئاسة الوزراء، ودافعت فيها عن رئيس وزراء لا نستحقه أطل قبل وقته بحقبة أو اثنتين ثم استقال. لماذا يستدعي الرئيس خريجا أقام في الخارج ثلث عمره؟ لقد راعني لدى اجتياز ردهات الجناح الرئاسي بالقاطعة ذاك اللون القرمزي للسجاد فاقع الحمرة مفروشا هناك، وخطر للطفل من نفسي أن اتمرغ عليه مرة أو اثنتين مودعا خشية أن تكون زيارتي الأولى «للقصر» الرئاسي اخر عهدي بأضواء جناح الرئيس. انتظرت قليلا بصحبة احد اصدقاء الرئيس الذي رافقني الى هناك وما لبث أن دخل الرئيس ابو مازن بإطلالته الملكية وتواضعه الشديد ولاحظت على الفور أنه «لبّيس ذويق» يعي اهمية البدلة الكحلية لشعره الأبيض. وخلته ابهى رؤساء العالم مع مراعاة تحيزي الفلسطيني للمضمون. بادرني الرئيس فعلا باستذكاره تلك المناظرة (وتاريخها 12 تشرين الأول/اكتوبر 2004). ثم قدمني إلى نبيل شعث مثنيا على ادائي فيها ثناء كاد السجاد الأحمر معه أن يطير بي من الشباك مستعجلا بي من هناك خشية أن يقال بعدها ما يمسح من أذني أثر الثناء. ثم استأذن الرئيس بسبب اتصال من رئيس دولة الإمارات وجلس إلي عقبها وزير الإعلام الذي بدا شديد الإهتمام بموضوع اطروحتي للدكتوراه وما يتصل منها بالإعلام الفلسطيني. وبدأ يوجه لي اسئلة عن ارضيتها النظرية وانماط نظم الإعلام التي تعرضت لذكرها في سياق الاطروحة كمقياس لتصنيف نظام الإعلام الفلسطيني. ولم أع بعد أن نائب رئيس الوزراء كان يقضي معي ساعة «رب العمل المتسوق» إلى أن وقعت عيناي على صفحات من سيرتي الذاتية بين يديه وقد وضع احدهم عليها دائرة حول عام 1971 تاريخ ميلادي وعلامة تعجب على سنة 2005 تاريخ نشر كتابي الثاني حول الإعلام ـ وأنا الذي ظننت أننا في دردشة عابرة ريثما يعود الرئيس! عندئذ همس شيء في أذني ما مضمونه أن «أكلت هواء فقم!». ومضى د. نبيل شعث يحاورني في الإعلام مبديا إعجابه بالنموذج الفرنسي ولم يكن لي سابق علم بانه متعمق في الإعلام إلى هذا الحد. وقد فهمت من كلامه أن الرئيس كلفه أن يجعل من ساحة الإعلام الفلسطيني ورشة عمل عملاقة اساسها وضع اربعة قوانين اعلامية جديدة تغير كل شيء. وقليلا قليلا بدأ يستيقظ حماسي على ذكر الإصلاح القانوني وأنا على علم بأن هشاشة الأرضية القانونية هي علة العلل بشأن تردي حال الإعلام في بلادنا. توقف نقاشنا للحظة إذ عاد الرئيس بابتسامة عريضة تعلو وجهه وطلب من وزير الإعلام بلهجة المتحدث من بوق أن يبلغ كافة وسائل إعلامنا نبأ تبرع رئيس دولة الإمارات بمائة مليون دولار لبناء مدينة بحالها في غزة. ثم تحدث الرئيس (وكأنه قد حدد عنواني في المدينة الجديدة!) قائلا للدكتور نبيل: انظر وأنت بصدد تنفيذ اصلاحاتنا في الإعلام الفلسطيني ما يستطيع أن ينفعنا به الدكتور جمال. ومرة اخرى نظرت للسجاد وبحثت في تلاوينه عن انعكاس ما لابتسامة عملت جهدي لإخفائها. وعجبت إذ ذاك بما ان كان وزير الإعلام «نبيل هذا» قد قرأ مقالتي في «القدس العربي» عام 93 وعنوانها «ديبلوماسية القهقهة» وفيها كنت انتقدت (ولم نكن قد تعودنا بعد على منظر المصافحات الفلسطينية ـ الإسرائيلية) عادة الإفراط في الإبتسام اثناء لقاءات مسؤولينا مع الإسرائيليين.

علاقة عمل

في اليوم الأول لعملي كمستشار لنائب رئيس الوزاء بصفته وزير الإعلام بدأت اتحسس مقدار الفرق بين صورة الشخصية العامة في الإعلام وما يبدو للعين من أمرها على أنه حقيقتها المعاينة بالتجربة. فمن ظننته عن بعد مجرد متحدث لبق هو في حقيقة الأمر مفكر واسع الإطلاع ذو عقلية مركبة مصقولة بتلاقح ثقافات أمكنة عايشها بعمق وتحسس تناقضاتها وأدرك ما خفّي من قواسمها المشتركة بما أغنى تجربته وعزز إلمامه المعرفي بوصف عز مثيله في دنيا السياسة. فنبيل شعث عاش في أماكن متفرقة من فلسطين بحقب متباعدة من تاريخها ودرس في مصر والولايات المتحدة وتردد على تونس عشرات المرات. يتحدث لغات أربع ويتقن اللهجة المصرية. امه من لبنان وأبوه المرحوم علي شعث من ابرز مربي الأجيال في عصره. وهو الولد الوحيد لأبوين متعددي البنات. ولذلك صلة بطبعه اللين وقدرته على وصل القلوب وعجزه عن الكراهية. عندما يتحدث السياسي شعث ينطق لسانه بصوت مفكر قمعته السياسة. وعندما يتحدث المثقف شعث يكون السجين تحرر لدقائق من سطوة السياسي المغتسل مواهبه بعصارة المراحل كلها. في الستينات كان شعث حلقة وصل بين السادات (قبل توليه رئاسة الجمهورية) وبين ياسر عرفات قبل التكريس الفعلي لرئاسته منظمة التحرير الفلسطينيه. وفي 2006 يجلس مع وزراء خارجية الدول العظمي يستمعون إليه كالتلاميذ مسهبا وشارحا بلسان غربي طليق يأتمر لعقل مطلع بعمق على فلسفة الفكر الغربي بتعبيراته الأدبية والفنية.

من يوميات العمل

عندما جاء فرانكو فيني وزير خارجية ايطاليا البندوق للإجتماع بشعث كانت أواخر رمضان وكان الصيام ينال من المسؤول الفلسطيني شيئا من الحيوية: أنها «ضريبة الإيمان». كان من الصعب إقناع فيني أن يتناول طعام العشاء في الخامسة ومن الصعب على شعث ساعة الإفطار المنتظر أن ينخرط بنقاش سياسي في اجتماعه الثاني بفيني ذلك اليوم. لقد رأيت شعث يحتل دور النجم في كل اجتماع له مع المسؤولين العالمين. لكن فيني كان لئيما وفي جعبته ألف ومئة سؤال يدون إجابات الطرف الفلسطيني عليها كما لو أنه التحقيق. ولم تكن كلها لأغراض الإستعمال الإيطالي وإنما كأنه يطرحها نيابة عن حليف ما. وكان شعث الصائم يجيب بعمق عن كل شيء. ثم سأله فيني لماذا يبدو أن الدول العربية خجولة الى هذا الحد كلما تعلق الأمر بإقامة علاقات مع الحكومة العراقية؟ كان السؤال يهدف إلى قياس الموقف الفلسطيني من احتلال العراق بغية توثيق أو ضحد فرضية عدائنا لسياسات الولايات المتحدة. عندها نظر إلي مفيد الشامي مدير مكتب شعث وقرأت في عينيه صلاة: «الله يستر من الإجابة التالية!». وجاءت الإجابة من باطن فكري أعمق مما تنبأ به عقل المستمعين اذ سرد المسؤول الفلسطيني لائحة بأسماء دول عربية قتل ديبلوماسيوها أو اختطفوا في العراق ومن بينها فلسطين. وفي اجتماع مع مسؤول استرالي سأله الزائر في الدقيقة السبعين للإجتماع عن ابرز الفروق الأيديولوجية بين فتح وحماس فتحدث من غير طويل تفكر أو استذكار عن موقف حماس من حقوق المرأة ومن الديمقراطية والتعددية والنظام البنكي وحرية التعبير والفن وكأنه كان يتوقع السؤال. ثم جاءت الحملة الانتخابية لفتح وكان كل يوم من أيامها كواحد من ايام النشور او هجرة الطيور لكل من زار مقر الحملة في عين مصباح. وعندما استقال د. حسن أبو لبدة من رئاسة الحملة كان المتجر فارغا والعيد على الأبواب وكل شيء متأخر عن موعده. لم يكن أحد يتصور شيئا غير فوز فتح. وجاء وزير خارجية اسبانيا لمقر الحملة في اسبوعها الأخير وكان على راس وفد عريض. وبدأ التداول وكل النقاش يجري على فرضية أن فتحنا ستفوز. وقبل انتهاء الساعة الاولى للإجتماع مررت للدكتور نبيل عبر الأخ أحمد عباس الذي كان يجلس بيننا قصاصة ورق مكتوب عليها أن أسألهم ماذا هم فاعلون لو فازت حماس. ومضت دقائق وهو يتحدث محضرا المستمعين لطرح سؤاله ثم توقف بتؤدة كالسائق المسن لإنزال راكب ثقيل الظل وتنفس ثم قال لميغيل موراتينوس: «ما هو رد فعلكم لو فازت حماس؟». ولم يتردد الضيف ـ إذ عبس ـ في التأكيد أن ردة فعل الإتحاد الأوروبي ستكون سلبية للغاية. ولحظة طرح السؤال علت ابتسامة الواثق وجوه اعضاء الوفد الفلسطيني كما لو أن رئيسهم قصد المزاح.

يوم الإستفاقة المزعجة

شهران مضيا و«عزيز دويك» هو اسم رئيس المجلس التشريعي لحماس وتوقف الإتحاد الاوروبي عن الدفع. فتح ملقاة على الأرض تحدق بأوراق شجر متطايرة وعباد الشمس مطأطأ الرأس كسلان. ولحماس فريق ناطقين سباعي عتاة شبابا لا شيب بينهم ورئيس حكومة عمره 42 عاما فقط وله 13 من البنين والبنات وحركته على موعد مع فوز انتخابي جديد في الجولة الخامسة من الإنتخابات البلديه القادمة. لا توجد إشارة «قف» في مدينة «فتح».

«كتيلة» فتح في المجلس التشريعي ستكون الآن أمام تحدي وامتحان الهوية في مواجهة كتلة حماس التي ترى دورها في التشريع من «وحي كتاب الله وسنة رسوله» ورسالتها في «إعلاء كلمة الحق»!!! ورسالة المعارضة تنحصر وفق هذه المعادلة الظالمة في التصدي لكل ذلك بعد حجز تذكرة الى الجحيم. هل فتح بعقليتها القبلية جاهزة لهذا العراك الذي خسرت أهم جولاته وهي على صهوة جواد السلطة؟ هل نحن مجهزون للمقارعة الثقافية مع خط حماس ونحن كتائب مشاة بلا جياد ولا سلطة؟ قد تستفيد فتح من حذق رئيس كتلتها وحسن اطلاعه على قوانين العمل البرلماني. وقد يكون لحضور دحلان وما يحيط به نفسه من هالة مساهمة في رفع معنويات الكتلة ورص صفوفها. وقد يكون لنا في نجاة ابو بكر مفاجأة سارة في يوم ماطر. ولكن اذا لم يطلق شعث عنان المفكر ـ المنظر من عقال السياسي في شخصه فإن كتلة فتح في المجلس التشريعي ستكون في خريف فكري ومحل سياسي الى أن يقضي الله لها أمرا. ففتح هذه تحتاج لتعريف جديد لنفسها. ما معنى فتح اليوم؟ ولماذا فتح اليوم؟ وكيف سنوضح رسالة: «بل فتح!»؟ ما خطر اعتقال السياسة في سجن الدين؟ ما خطر التحدث باسم الدين على من يريد التحدث باسم المجتمع ككل؟ لماذا يتحالف شركاؤنا ذوو التوجه الوطني (غير الديني) مع خصومنا الذين يعتبرونهم خارجين عن الدين؟ ثمة شمعة واحدة لإضاءة طريق الفكرة بكتلة فتح من جديد. تلك شمعة يحملها برلماني موهوب واحد. هذه الشمعة تختبئ تحت صلعة رجل من فتح المخضرمة. سيدي نائب رئيس الوزراء السابق عضو اللجنة المركزية لحركة فتح! لم يحن أوان التقاعد بعد. عليك أن تساهم بتزويدنا بما يكفل مساعدتنا على معاودة تبوؤ مكانة خيار انتخابي جدير كناه ذات يوم! فالناس لبعضها وهذه اخر المشورات ودمتم.

* مستشار نائب رئيس الوزراء ـ وزير الإعلام السابق لشؤون الإعلام

بسمة الكيومي*

المرأة في عُمان: وزيرة تحت سلطة الوليّ

■ ان أية محاولة للوقوف على حقيقة أوضاع المرأة في عمان، تستلزم النظر بموضوعية الى مجموع القوانين والتشريعات التي تتناول قضايا المرأة وتؤطر واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في بلد لا تزال فيه للأعراف والتقاليد اليد الطولى، وهي الحكم حينٍ يتعلق الأمر بالنساء، أو الحريم، كما في اللغة الدارجة والارث الفكري. ومما يؤسف له أن المرأة العمانية ـ على عكس نظيراتها العربيات ـ لم تتمكن من الانخراط في أية تجربة نسائية حقوقية ناضجة وظلت حتى الآن بلا صوت مستقل يعبر عن قضاياها الحقيقية وبلا أية قدرة على الضغط أو الفعل.

وبسبب هذه السلبية والاحجام، استطاعت الحكومة استغلال قضية المرأة لتلميع صورتها عربيا ودوليا، وأصبح تعيين المرأة في مناصب عليا، بشكل جماعي أحيانا، جزءا من الدعاية السياسية الحكومية والترويج للسلطة، وكأن حقوق المرأة وجهود حمايتها من الظلم الاجتماعي والتمييز الجنسوي تنحصر وتختزل في تعيين وزيرة أو سفيرة ولأسباب سياسية دعائية معروفة.

فحكومة سلطنة عمان التي تضم ثلاث وزيرات وواحدة بدرجة وزير، لم تصادق على اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة الا منذ أسابيع قليلة، معتبرة أن للتمييز «مبررات تقتضيها المصلحة العامة» كما تقول وزارة الاعلام العمانية في موقعها الرسمي. دون أن يوضح لنا أحد كيف يمكن تبرير التمييز ضد المرأة في مجال الترقيات ومنح الأراضي وقروض الاسكان وهو الأمر الذي أكدته تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووزارة الخارجية الأمريكية. وفي الوقت الذي تشكل فيه الاناث 49,5 % من عدد السكان، لا تتجاوز نسبتها خمس القوة العاملة حسب احصاءات عام 2003 التي تشير الى أن معدل دخل الرجل يصل الى أكثر من اربعة أضعاف معدل دخل المرأة. فضلا عن التمييز الواضح في الحصول على مقاعد الدراسة الجامعية ومطالبة الاناث بنسب أعلى من الذكور لدراسة نفس التخصص. الا أنه من الانصاف الاشارة الى أن الفتيات لهن الأولوية في الحصول على السكن الجامعي الداخلي، حيث لا يمكنهن الخروج منه الا بتصريح موقع من ولي الأمر، ويستقبلن زوارهن في أوقات محددة في قاعة عامة تحت أنظار المشرفات. ومن المضحك المبكي أن البعض قد تقدم باقتراحات لقطع الارسال الهاتفي في المدينة الجامعية بعد الساعة الحادية عشرة مساء حتى لا تستخدم الفتيات هواتفهن النقالة فيما لا يصح! وهكذا يتم التعامل مع الفتاة الجامعية كمشروع انحراف يجب مراقبته وتقييده.

من يطالع القوانين العمانية لن يفوته ادراك القصور الهائل في التعاطي مع قضايا المرأة، حيث لا يوجد حتى الآن قانون واضح للتعامل مع حالات العن